

ان وصفه تعالى بهذه العشر من محال عقلا لا يتصور في العقل وجوده  
واطلاق الصفة على المستحيل مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن  
المعنى القائم بالوصف والواو في قوله وما يستحيل للائين ان وهي  
اضداد العشرين الاولى اي منافياتها فالمراد بالصد هذا الضد  
الغوي وهو كل مناف سوا كان وجوديا او عدما فكأنه يقول يستحيل  
في صفة تعالى كل ما ينافي في صفة من الصفات الاولى لانها لا تقبل وجودها  
له تعالى جزو ولا علة وشرا وقد عرفت ان حقيقة الواجب ما لا  
يتصور عدمه لانه لا يقبل جلا وعز الاضاق بما ينافي في سببها  
واعلم ان انواع المناقاة على ما تقدر في المنطق اربعة تنافي  
التقيض وتنافي العدم والملكية وتنافي الضدين وتنافي المتضادين  
فكل نوع من هذه الاربعة انواع لا يمكن الاجتماع فيه بين الطرفين  
اما التقيضان فهما شوق امر ونفيه كنبوت الحركة ونفيها واما العدم  
والملكة فهما شوق امر ونفيه عما من شأنه ان يتصف به كالبصر والعي  
مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والعي نفيه عما من شأنه ان يتصف  
به وهو حسي ولهذا لا يقال في الحائط اعي لانه ليس من شأنه ان  
يتصف بالبرص عادة ويجوز في العقل اتصافه به واما الضدان  
فهما المتضادان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف عقلي  
احدهما على عقلي الاخر كالبياض والسواد مثلا ومراد بعبارة  
الخلاف التنافي بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما واحترز بذلك من  
الخلافين

للاثنين كالبياض مع الحركة مثلا اذ ليس بينهما غاية الخلاف التي هي  
التنافي لصحة اجتماعهما لانه يمكن ان يكون الحمل الواحد نحو كالبياض  
وقوله لا يتوقف عقلي احدهما على الآخر محقق للمتضادين واما  
المتضادان فهما الامران الثبوتيان اللذان بينهما غاية الخلاف وتتوقف  
عقلي احدهما على عقلي الاخر كالبوة والنبوة مثلا والابوة عبارة عن  
حيوان انفصلت عن حيوان اخر من جنسه الثقباني التحقيق ان الاضاد  
اعتبارات ذهنية لا وجود لها في الخارج عن الذهن كالبوة والنبوة  
والكلية والجزئية المقري واضح على ذلك بانها لو كانت موجودة لكانت  
في محل لا متعاقبا فيهما بنفسها وكوزنها في محل اضافة بينها وبين ذلك المحل  
والكلام في تلك الاضافة كما في الاولي ويسلسل وانها مقولة على التقدم  
والمتأخر واما من ذهب الي ان الاضادات وجودية فهو باطل واعلم  
ان التنافي لا يكون بين الذات وانما يكون بين المعاني وتصوره بدوي  
انتهى واما اهل الاصول فيقولون انسام المناقاة فقط وهاتان في التقيضين  
وتنافي الضدين ويجعلون العدم والملكية داخلين في التقيض والمتضادين  
دخيلين في الضدين ولهذا يقولون المعلومان من حيث هي اي التي لا تقوى  
بعضها ان التقابل والتنافي من ارضان المعاني لا الجرام كما مر في بيانها  
في اربعة المتئين والصددين والخلايق والتقيضين وبما ان ذلك ان المعنيين  
اذا امكن اجتماعهما وارتفاعهما فيما للخلاف كالظلم والتعود وان لم يمكن  
اجتماعهما ولا ارتفاعهما فهما التقيضان كوجود زيد وعدمه فان امكن ارتفاعهما